

# مؤشر الاقتصاد



عنها من ثورة في المعلوماتية والاتصالات؛ "حيث باتت المعلومات والمعرفة مورداً أساسياً من الموارد الاقتصادية، لا بل المورد الاستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية المكمل للموارد الطبيعية ونشوء ما اتفق على تسميته اقتصاد المعرفة أو الاقتصاد المبني على المعرفة"<sup>2</sup>. وهكذا، بعد أن كانت الأرض والعمل مورداً الثروة الرئيسيين في العصر ما قبل الصناعي، وبعد حلول تحوّل رأس المال والطاقة (العمل) مكانهما كالمولّد الرئيسي للثروة، أصبحت العلوم والمعرفة العنصر الرئيسي للإنتاج في العصر الراهن الذي صار يُعرف بالعصر ما بعد الصناعي؛ حيث صار إنتاج المعرفة واستثمارها واستهلاكها (أي استخدامها) وتداولها (أي تقاسمها أو تشاركتها) المصدر الرئيسي للنمو. وأدى التطور العلمي والتكنولوجي إلى التحول من العمل الجسدي إلى العمل القائم على المعرفة، وغدت المعرفة نوعاً جديداً من رأس المال، يقوم على الأفكار والخبرات والممارسات الأفضل<sup>3</sup>.

يكتسب رأس المال المعرفي أهمية متزايدة في الاقتصاد الجديد، مقارنةً بأهمية رأس المال المادي. من هنا، يُمكن القول إن اقتصاد المعرفة هو اتجاه عام للاقتصاد؛ مبني على الاستخدام الواسع للمعلوماتية والإنترنت في مختلف الأنشطة الاقتصادية، مستخدماً التطور التكنولوجي في تبادل السلع والخدمات. فقيمتها المعرفة كمورد اقتصادي جديد تكمن في نقلها وإدخالها في حيز التشغيل ونظم الإنتاج؛ في حين أنّ قيمتها تُصبح صفراً عندما تبقى حبيسةً في عقول أصحابها، دون العمل على استيعابها ونقلها لزيادة تنافسية رأس المال البشري.

### تذكير بالأسس المفاهيمية والمنهجية

بُنيت مدخلات مؤشّر الاقتصاد في النسخة الأولى من مؤشّر المعرفة العربي على أساس نظري من مستويين، أولهما المحاور الرئيسية التي توزعت على ثلاثة محاور هي: الأداء التنظيمي والموارد البشرية؛ والتنافسية والتطوير الإبداعي؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بالاقتصاد. وضمّ المستوى الثاني ثمانية محاور فرعية، كما هو مبين في الشكل 17. ونشير هنا إلى أنّ هذين المستويين

للمعرفة تأثير محوري في تطوّر أيّ دولة وتصنيف مستوى التنمية الاقتصادية فيها، بين متقدّم أو ناشئ أو نام. فإنتاج المعرفة أو توطئها أو تطويرها هو المحدد الأساسي في تطوير عجلة أيّ اقتصاد ووضعه على خريطة التنمية العالمية. والمعرفة هي البوابة الرئيسية للتنمية البشرية والمادية للاقتصادات حول العالم، كما تقوم بدور محوري في دعم قدرة الدول على التكيف مع التغيرات ومواجهة التحديات الصاعدة والمستجدة. ويصنّف العديد من الخبراء الاقتصاديين اليوم المعرفة كعنصر خامس يُضاف إلى عناصر الإنتاج الأربعة: العمل، والأرض، ورأس المال، والتنظيم.

وتعكس المعرفة إلى حدّ كبير قدرة الدول على استغلال الموارد الاقتصادية بئدريتها، لتلبية الاحتياجات البشرية باتساعها وعدم محدوديتها. فالمعرفة حصيلته تفاعل في سياق محدد من الظروف والتجارب، وليست حكراً على أمة أو دولة أو جهة بذاتها، بل تخصّ جميع الشعوب<sup>1</sup>. وتُعتبر المعرفة في الوقت الراهن أحد العوامل الرئيسة في تحريك عجلة الإنتاج وزيادة النمو الاقتصادي؛ حيث تُوظف التكنولوجيا في تحسين جودة المنتج وزيادة الكفاءة والفعالية عبر جميع مراحل الإنتاج، وفي جميع القطاعات والأنشطة. وقد أحدث هذا التحوّل الجذري انعكاساً إيجابياً على الاقتصادات، ارتبط بتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص عمل، وابتكار نهج أكثر تطوراً وانفتاحاً، وفتح آفاق جديدة للأعمال التجارية والموارد البشرية والمالية بهدف زيادة الإنتاجية.

انعكس التطور الرقمي الهائل على الاقتصاد، وبت محوراً أساسياً في عمليات قطاع الأعمال وعلاقاته مع القطاعات الأخرى على الصعيدين المحلي والعالمي؛ ما ساهم في زيادة رؤوس الأموال وتضاعف حجم الأرباح. ويرى دياب، أنّ التحوّل الأكبر في مفهوم المعرفة بدأ خلال الربع الأخير من القرن العشرين بثورة فائقة التطور في العلوم والتكنولوجيا، وما نتج

يتفاعلان ويتقاطعان في ما بينهما، كما أنهما يتفاعلان ويتقاطعان أيضاً مع العديد من المحاور الرئيسية والفرعية للمؤشرات الخمسة الأخرى ضمن مؤشر المعرفة العربي.

يعكس المحور الرئيسي الأول (الأداء التنظيمي والموارد البشرية)، بمحاوره الفرعية الظاهرة في الشكل 17، خصوصية قطاع الاقتصاد؛ في حين يُركّز المحوران الآخران على تداخل قطاع الاقتصاد مع القطاعات الخمسة الأخرى. ويعكس المحور الفرعي (الموارد البشرية)، في جزء منه العلاقة بين قطاع الاقتصاد والتعليم العالي.

يُركّز المحور الرئيسي الثاني (التنافسية والتطوير الإبداعي) على العمليات والإجراءات المرتبطة بتطوير المشاريع والأعمال في كل دولة وتنفيذها. وهذه العمليات والإجراءات، المرتبطة على نحو أساسي بالمعرفة، هي المحرك والمحفز الأساسي في تطوير البنية الهيكلية للاقتصادات وتعزيز التنافسية. فعلى سبيل المثال، إن تبسيط إجراءات الدخول إلى دولة معينة والاستثمار فيها، يزيد من إتاحة المعارف الجديدة في الدولة، ويُعزّز من قدرة الدولة على اجتذاب أفضل المعارف والخبرات والكفاءات العالمية، وبخاصة في الإنتاج والتطور الإنتاجي. كذلك تُساعد هذه المتغيرات (عدد الإجراءات والفترة المطلوبة لتأسيس شركة أو إنفاذ عقد؛ وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وغيرها) على فهم مدى قابلية الدولة على استقطاب المعارف عبر قنوات التبادل والاستثمار الخارجي؛ ما يُعزّز تراكمية المعرفة والقدرة على المنافسة، ومدى تطويع هذه المعرفة للاستخدام المحلي في هذه الدول.

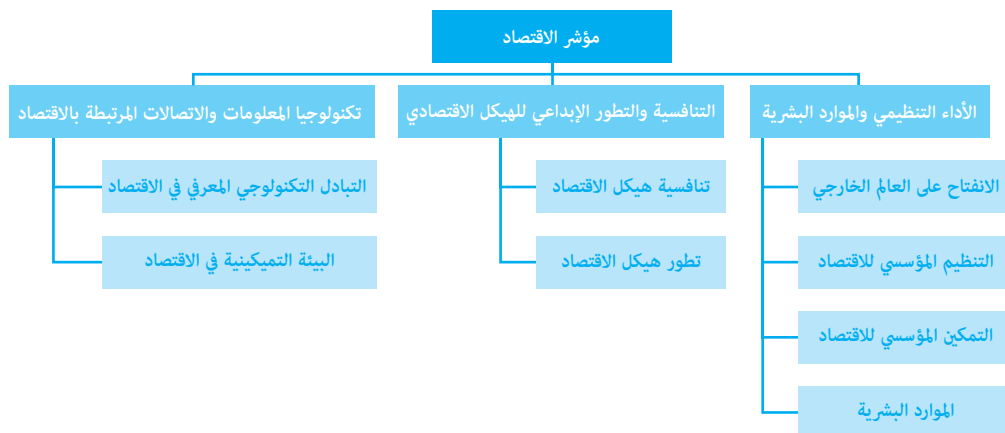
في المحور الرئيسي الثالث (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بالاقتصاد

أتى اختيار المحاور وأوزانها النسبية في المؤشر (نسخة 2015) بعد مراجعة مستفيضة للأدبيات الاقتصادية والمعرفية والتنموية، وفي ضوء جلسات العصف الفكري والجلسات النقاشية المتخصصة التي نظّمها الفريق المركزي لمؤشر المعرفة العربي، وجمعت نخبة من الخبراء والمتخصصين والمعنيين<sup>4</sup>.

ولأنّ المحور الرئيسي الأول (الأداء التنظيمي والموارد البشرية) يُشكّل عصب خصوصية قطاع الاقتصاد في تكوين مؤشر المعرفة، أُعطي هذا المحور النصيب الأكبر من الوزن النسبي. فقد خُصص له وزن 50 في المئة من الوزن النسبي للمكونات الكلية، وجاء بعده المحور الرئيسي التنافسية والتطور الإبداعي بوزن 30 في المئة؛ ثمّ المحور الرئيسي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بالاقتصاد بوزن 20 في المئة. وعلى الرغم من تفاوت الأوزان النسبية للمحاور الرئيسية ضمن مؤشر الاقتصاد، كانت للمحاور الفرعية ضمن كلّ محور أوزان نسبية متساوية؛ حيث ارتأى الفريق المركزي عدم جدوى منح المحاور الفرعية أوزاناً نسبية متفاوتة، منعاً لتغليب الآراء أو الأحكام الشخصية بشأن هذه المحاور الفرعية - وقد أبدى الخبراء، الذين استُشيروا بخصوص بنية المؤشر، تأييدهم لهذا التوجّه.

الشكل 17:

النموذج السابق لمؤشر الاقتصاد



النسخة السابقة<sup>5</sup>. الثاني، تطوير المدخلات وتعديل المتغيرات وإضافة متغيرات جديدة؛ في ضوء البحث والمراجعة للأدبيات الاقتصادية والأدبيات الأخرى ذات العلاقة. المنطلق الثالث، البناء على ما جاء من ملاحظات في الدراسة المسحية المتخصصة التي أُجريت على المؤشر، بما في ذلك مدخلات أي تغذية راجعة من جمهور المطلعين عليه<sup>6</sup>. وقد عقد الفريق المركزي للمؤشر اجتماعات مطوّلة على مدى عدّة أيام لتطوير مفهوم المؤشر ومحاوره، وزيادة الترابط بين قطاع الاقتصاد والقطاعات الخمسة الأخرى؛ المتمثلة بالتعليم ما قبل الجامعي، والتعليم التقني والتدريب المهني، والتعليم العالي، والبحث والتطوير والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

في إطار ما تقدّم، يوضح الشكل 18 المتغيرات المدخلة على محاور قطاع الاقتصاد في نسخته الحالية (2016)؛ في حين يبيّن الشكل 19 البنية النهائية الجديدة للمؤشر في نسخة 2016.

يتضح هنا أنّ المحور الرئيسي (الأداء التنظيمي والموارد البشرية) نال النصيب الأكبر من التطوير الكليّ لمؤشر العام 2016. وهو أمرٌ استدعته أهمية التركيز على هذا المحور الرئيسيّ لقطاع الاقتصاد؛ لأنّ هذا المحور يعكس المعطيات الأساسية لتفاعل الاقتصاد المعنيّ، مع توليد المعرفة واستقطابها وبنائها وتكوينها ونقلها. وقد أُضيفت إلى المحاور الفرعية لهذا المحور المتغيرات التالية: صادرات التكنولوجيا المتقدّمة كنسبة مئوية من صادرات السلع المصنوعة

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ربط أيّ اقتصاد بقنوات المعرفة حول العالم. وأنت المحاور الفرعية لهذا المؤشر لتعكس بوضوح التداخل النوعي بين قطاعي الاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وكلاهما من القطاعات الستة لمؤشر المعرفة العربي.

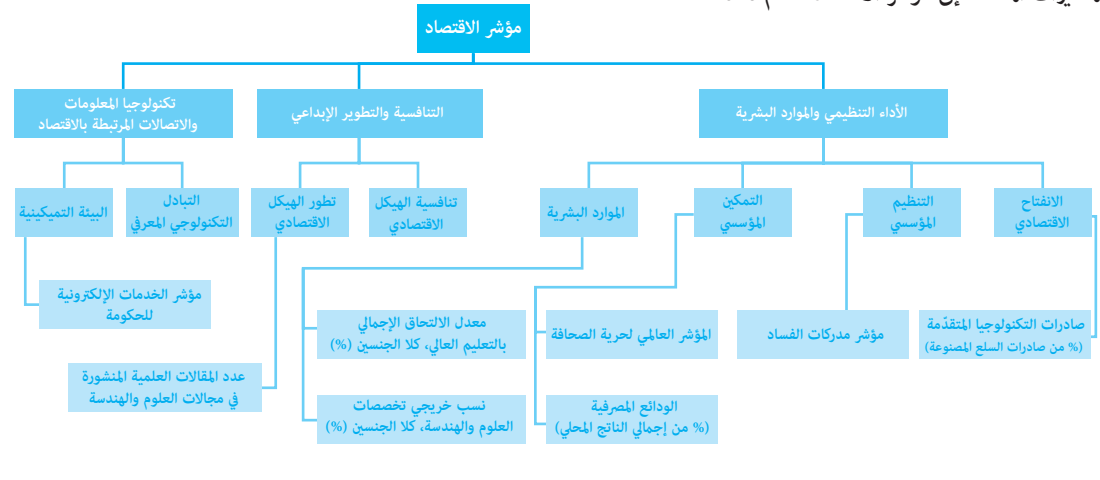
غني عن القول أنّ هذه المحاور تُراعي في محاورها الفرعية ومتغيراتها خصوصية السياق المحلي في كلّ دولة على حدة؛ خصوصاً في متغيرات المحاور الفرعية: البيئة التمكينية، والموارد البشرية، وتطور الهيكل الاقتصادي، والتبادل التكنولوجي المعرفي، والتنظيم والتمكين المؤسسي. هكذا، يُراعي مؤشر الاقتصاد الخاصية في توصيف الاقتصادات المحلية وتحديد ملامح البنية الاقتصادية في كلّ دولة، بالبناء على خصوصية البنية التحتية والفوقية للاقتصادات؛ سواءً كان ذلك ضمن مفهوم البناء المؤسسي أو ضمن معطيات القوانين والأنظمة والبيئة التشريعية ومستويات التواصل مع العالم الخارجي، أو التنافسية المحلية.

### التعديلات على الصيغة السابقة للمؤشر

استندت عملية تطوير مؤشر المعرفة بشكل عام، وقطاع الاقتصاد في المؤشر بشكل خاص، إلى ثلاثة منطلقات، أوّلها استكمال ما جرى البدء به في المؤشر السابق ودراسة الآراء والملاحظات التي وردت في هذا السياق لتطوير المؤشر؛ بالإضافة إلى الدروس المستفادة من عملية إعداد المؤشر في

الشكل 18:

المتغيرات المضافة إلى مؤشر الاقتصاد للعام 2016



(ضمن المحور الفرعي الانفتاح الاقتصادي)، ومؤشر مدركات الفساد (ضمن المحور الفرعي التنظيم المؤسسي)، ومتغيراً المؤشر العالمي لحرية الصحافة والودائع المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (ضمن المحور الفرعي التمكين المؤسسي)، ومعدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي لكلا الجنسين، ونسب خريجي تخصصات العلوم والهندسة لكلا الجنسين (ضمن المحور الفرعي الموارد البشرية).

صادرات التكنولوجيا المتقدمة كنسبة مئوية من صادرات السلع المصنوعة: تمثل الصادرات بشكل عام أحد أهم مؤشرات تبادل المعرفة وتوطينها بين الدول، لما تحويه من مكونات تجعل العناصر التي تُضيفها كل دولة - أي القيمة المضافة التبادلية، إذا صح التعبير - مدخلاً إلى تكوين منتجات جاهزة للتصدير؛ تعكس ضمن مكوناتها تراكمية المعرفة لدى كل دولة. وتعد الصادرات ذات المكون التكنولوجي العالي من الأمثلة الواضحة في مجال تبادل المعارف غير الملموسة بين الدول، وتُعبّر بشكل واضح عن تبادل معرفي بانتقال الصادرات بين الدول المختلفة. بالتالي، تمثل زيادة نسبة الصادرات ذات التكنولوجيا العالية من إجمالي صادرات السلع الصناعية عاملاً إيجابياً في تبادل المعرفة.

مؤشر مدركات الفساد: يصدر سنوياً عن منظمة الشفافية الدولية، وهو من المؤشرات الرصينة والمهمة في تقييم حسن استغلال الموارد الاقتصادية، وبخاصة الاستثمار الأجنبي، وعدالة توزيع الدخل في دول العالم. وهذه المعطيات الثلاثة - الاستثمار الخارجي، وشفافية استغلال الموارد الاقتصادية، وعدالة توزيع الدخل - من المقومات الأساسية في اقتصاد المعرفة. فتدقق الاستثمار الأجنبي يُسهل انتقال المعرفة من مكان إلى آخر، وحسن استغلال الموارد يعكس جودة الأطر القانونية والتنظيمية وفعاليتها؛ خصوصاً في منع احتكار فئات محددة لهذه الموارد، بما في ذلك الموارد الاقتصادية المعرفية، نقلاً وتوطيئاً. وتعني عدالة توزيع الدخل توسيع شريحة الفئات التي يمكنها الحصول على المعلومات، وامتلاك المعرفة، وتطوير قدراتها بعدالة وشفافية ونزاهة.

المؤشر العالمي لحرية الصحافة: لعل إضافة هذا المتغير هي الأكثر إثارةً للتساؤلات لدى بعض المتخصصين، لكن حقيقة الأمر أن مؤشر حرية الصحافة هو في حد ذاته ضمن معطيات البنية الفوقية لنقل المعرفة إلى الاقتصادات دون حدود رقابية قد تؤدي أحياناً إلى منع وصول المعلومة المعرفية إلى أفراد المجتمع كافةً، أو وصولها إلى فئة محددة دون غيرها. وحرية الصحافة هي أيضاً إحدى البوابات المهمة لمكافحة الفساد، كما تُشجّع في الكثير من الحالات على جذب استثمارات خارجية؛ كونها تدعم أطر ترشيد الحكم ورفع مستوى الشفافية، والنزاهة التي لا تخشى النقد.

نسبة الودائع المصرفية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي: يعكس هذا المتغير بدرجة كبيرة قدرة القطاع المصرفي على التطور والنمو، من خلال قدرته على استقطاب الودائع وتوظيفها. ولأن تطور هذا القطاع جزء مهم من تطور المسيرة الاقتصادية للدولة، يعكس هذا المتغير أيضاً المستوى النسبي للتطور الاقتصادي، ويمكن من مقارنة التطور الاقتصادي عامّاً بعد عام.

معدلات الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي لكلا الجنسين: تتمثل أهمية هذه المعدلات في السياق الاقتصادي بأنها تعكس مستوى تراكم المعرفة والأثر الإيجابي للتعليم العالي في العملية الإنتاجية للاقتصاد، وبخاصة في تطوير العنصر البشري؛ من خلال ما يُقدّمه التعليم العالي من قدرات ومهارات ومعارف مثل مهارات اللغة، والمهارات التقنية، ومهارات البحث والتحليل، والتفكير النقدي، وغيرها.

معدل التخرج في تخصصات العلوم والهندسة لكلا الجنسين: بالإضافة إلى ما ورد أعلاه بخصوص معدلات الالتحاق بالتعليم العالي وزيادة الإنتاجية الاقتصادية، يُفترض بأن خريجي هذه التخصصات هم من أكثر الأفراد اكتساباً للمهارات، التي يتطلبها تطوير المعرفة وإنتاجها وتوطينها ونقلها.

في المحور الرئيسي الثاني (التنافسية والتطوير الإبداعي)، لم تُصَف أي متغيرات إلى المحور الفرعي

التنافسية والإبداعية للدولة. وهذه أيضاً محفزاتٌ أساسية في مجالات إنتاج المعرفة، وتوطيئها، وتبادلها مع الدول الأخرى.

في المحور الرئيسي الثالث، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بالاقتصاد، لم تكن هناك أيُّ تعديلاتٍ على متغيّرات المحور الفرعيّ التبادليّ التكنولوجيّ المعرفي؛ في حين أُضيف متغيّرٌ واحد على مدخّلات المحور الفرعيّ البيئية التمكينية، وهو متغيّر مؤشّر الخدمات الإلكترونيّة للحكومة.

مؤشّر الخدمات الإلكترونيّة للحكومة: هو مؤشّرٌ يوضح القدرة الإيجابية للدولة على المستوى الرسمي في توظيف التّقنيّات الرّقمية والمعلوماتية، وتحفيز نقل المعرفة وتطوير الاقتصاد عبر توفير الخدمات العامة بصيغة رقمية وبتكلفة مناسبة؛ ما يزيد الكفاءة والفعالية والإنتاجية عبر توفير الوقت والجهد والموارد، ويجتذب مزيداً من الاستثمارات.

يبيّن الشكل 19 الصيغة النهائية المعتمدة لمؤشّر الاقتصاد 2016.

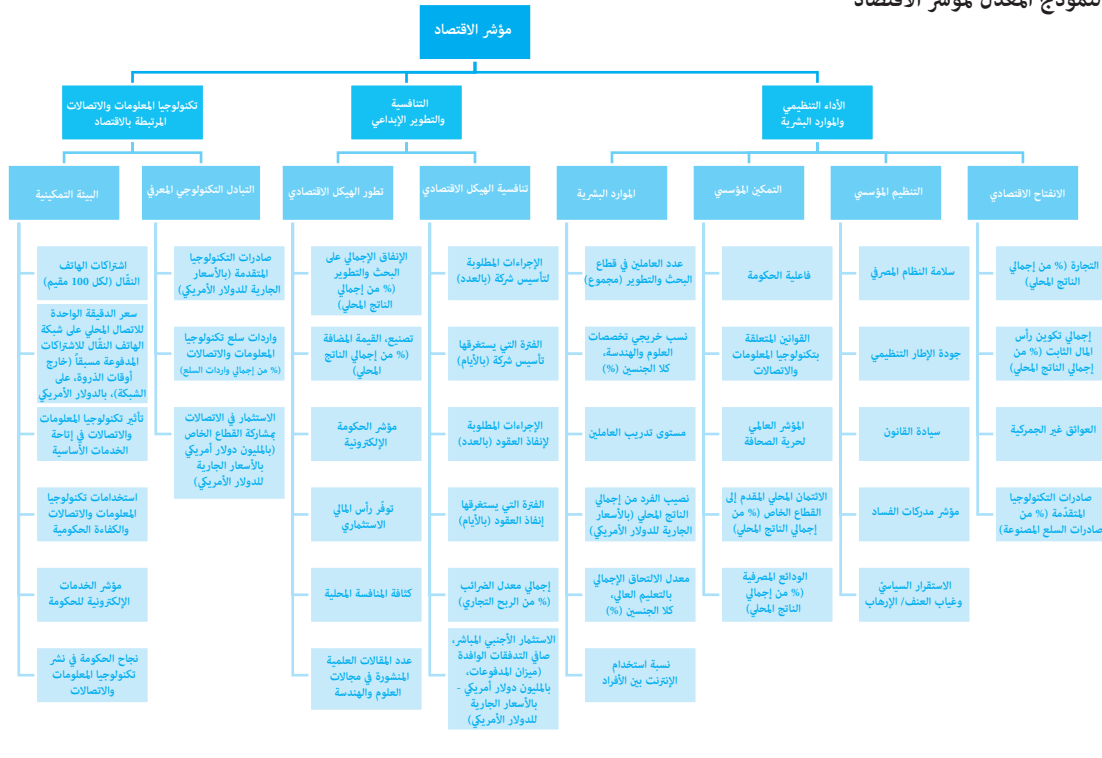
تنافسية الهيكل الاقتصادي؛ لكن أُضيف متغيّرٌ واحد إلى المحور الفرعيّ الآخر تطوّر الهيكل الاقتصادي، وهو متغيّرٌ عدد المقالات العلمية المنشورة في مجالات العلوم والهندسة.

مع إمكانية إضافة العديد من المتغيّرات المتعلقة بالموارد البشرية وتنافسيّتها، إلا أنّ محدّدات البيانات قد تحوّل دونّ التوسع في تلك المتغيّرات؛ ما يعلّل إمكانية التركيز على معرفة قدرة الممكّنات الأساسية للتنافسية والإبداع. وارتأى فريق مؤشّر المعرفة العربيّ التعبير عن هذا الأمر من خلال المؤشرات الكمية المتاحة عن البحث والتطوير والنشر العلمي، وأثر ذلك في زيادة القدرات المعرفية للدول، وتقديم اقتصادات الدول في مجال المعرفة؛ استحداثاً وتوطيئاً ونقلًا.

عدد المقالات العلمية المنشورة في مجالات العلوم والهندسة: يعكس النشر العلمي، وبخاصة في المجالات التّقنية، حقيقة قدرات البحث والتطوير في أي اقتصاد؛ كما يعكس القدرة التنافسية الداخلية، أو ما يمكن تسميته المحفّزات المحليّة لتطوير القدرات

الشكل 19:

النموذج المعدل لمؤشر الاقتصاد



## النتائج

نفسها كتجربةٍ جديرةٍ بالاهتمام، نظراً إلى القيمة العالية جداً لمؤشر الاقتصاد؛ وإلى الفارق الذي يَفصلها عن سائر الدول، بما فيها دول الصدارة.

كشفت نتائج المحاور الرئيسية المرگبة لمؤشر الاقتصاد أن في أغلب الدول العربية التي تحتل الصدارة تقدماً على مستوى محور التنافسية والتطوير الإبداعي؛ في حين أن التقدّم في دولة الإمارات كان واضحاً على مستوى محور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بالاقتصاد. يلي ذلك مباشرةً محور الأداء التنظيمي والموارد البشرية، علماً بأن تحليل معاملات الارتباط أثبت وجود علاقة موجبة قوية جداً بين هذين المحورين الرئيسيين بلغت 0.819؛ بينما كانت معاملات الارتباط بين الأداء التنظيمي والموارد البشرية و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بالاقتصاد في حدود 0.547.

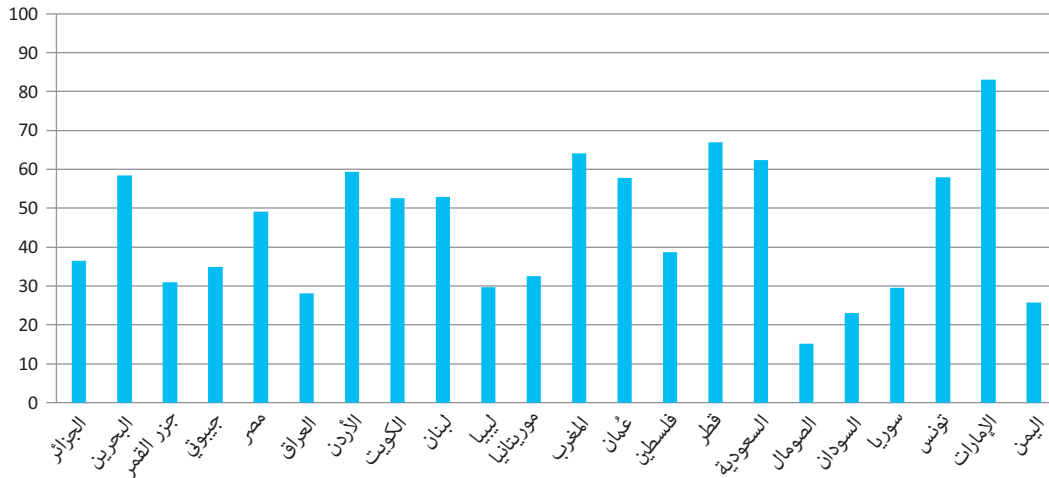
على صعيدٍ آخر، تُظهر القراءة العامة لنتائج المحاور الفرعية مجموعةً من السمات الأساسية التي تكاد تكون قواسمَ مشتركةً بين الدول العربية في مجال قطاع الاقتصاد. فمع استبعاد الدول التي تُعاني اللاً استقرار السياسيّ اليوم، يُلاحظ أن معظم الدول العربية حققت نتائج تزيد عن 50 درجةً في كلٍّ من المحاور الفرعية التنظيم والتعمير المؤسسي للاقتصاد. ويُشير ذلك إلى اشتغال هذين المحورين الفرعيين بشكلٍ جيّد في معظم الاقتصادات العربية التي لا

تستند عملية تحليل نتائج المؤشر العربي عموماً إلى مبدأٍ أساسي يعتبر أن قيمة المؤشرات لا تُقاس بما تُفضي إليه النتائج من ترتيبٍ تفاضلي بين الدول، وإنما بما تُتيح تلك النتائج من تشخيصٍ لوضع القطاعات المعنية بمختلف مكوناتها الرئيسية والفرعية والتعرّف على مواطن القوة والضعف فيها؛ بما يساعد صنّاع القرار والباحثين والمهتمين والخبراء على فهمٍ أعمق وأكثر موضوعيةً للواقع، وعلى رسم سياساتٍ تطويرية أكثر فعالية. من هذا المنطلق، يُحتم النظر إلى النتائج، التي أفرزتها المعالجة الإحصائية المتعلقة بمؤشر قطاع الاقتصاد، تسليط الضوء على المؤشر العام أولاً؛ ثم على المحاور الثلاثة التي تُكوّنه، وهي: الأداء التنظيمي والموارد البشرية، التنافسية والتطوير الإبداعي، و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بالاقتصاد.

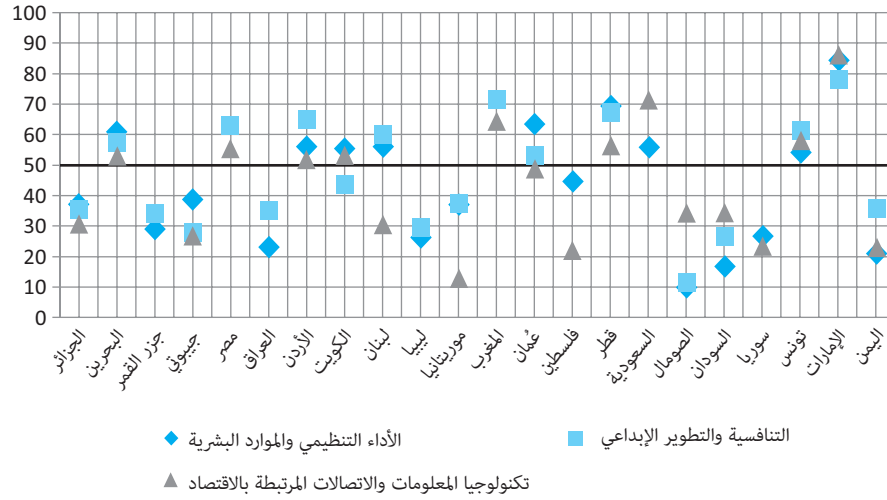
إجمالاً، تراوحت درجات مؤشر الاقتصاد التابع لمؤشر المعرفة العربي بين 15.09 و 83.10؛ ما يكشف عن التفاوت الكبير الذي يُميز المنطقة العربية بين دول تنمو حثيثاً نحو منافسة الاقتصادات العالمية ودول أخرى تشهد انكماشاً اقتصادياً ملحوظاً، وهي في أغلبها دول تعيش أزماتٍ مختلفة الأسباب ومتفاوتة العمق. وتُفرض حالة دولة الإمارات العربية المتحدة

الشكل 20:

نتائج الدول العربية في محاور مؤشر الاقتصاد







الدول العربية بتحسين مواقعها في مؤشر التنافسية الدولي؛ وبخاصة في مجال تسهيل الإجراءات المرتبطة بالمشاريع وحواسبة العديد منها، والاهتمام باجتذاب رأس المال الأجنبي وتخفيض معدل الضرائب الإجمالية من الأرباح التجارية. وبشأن معطيات تطوّر هيكل الاقتصاد - خصوصاً في مجالات القيمة المضافة المحلية، وتوفر خدمات الحكومة الإلكترونية، وتوفّر رأس المال الاستثماري، والإنفاق على البحث والتطوير - يبدو التباين بين الدول واضحاً؛ ما يؤكّد الحاجة إلى جهود أكبر في تطوير هيكل الاقتصاد، بالاعتماد على هذه المحاور الفرعية.

عند النظر إلى المحاور الفرعية للمحور الرئيسي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بالاقتصاد، تتجلى سمّة رئيسية تتمثل في ظهور تفاوت كبير في نتائج الدول العربية؛ مع وجود تميّز لدى عدد قليل منها (خصوصاً الإمارات والسعودية والمغرب). وهذا ما يشير إلى محدودية الجهود العربية في تطوير البيئة التمكينية التكنولوجية للاقتصادات العربية، وفي تحقيق تطوّر فعلي ملموس على صعيد التبادل التكنولوجي المعرفي. وفي كلا المجالين، شكّلت دولة الإمارات العربية المتحدة حالة من التميّز المنفرد؛ حققت من خلاله نتائج تفوّق بمراحل عن الدول العربية. ويمكن تفسير ذلك بحجم الاهتمام الذي توليه دولة الإمارات في مجال عمل التّفتيات المتطورة، والحكومة الذكية، والابتكار. ومن شأن ذلك حتّ

تواجه مشاكل سياسية أو اجتماعية. وتدرج ضمن ذلك كفاءة التشريعات وسيادة القانون، وسلامة النظام المصرفي والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، والقوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى فاعلية الحكومة.

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ دول الخليج احتلت الصدارة في كلّ المحاور الفرعية المرتبطة بالمحور الرئيسي الأداء التنظيمي والموارد البشرية. ويلاحظ في هذا الصدد أنّ المحور الفرعي الانفتاح الاقتصادي، التّابع لمحور الأداء التنظيمي والموارد البشرية، جاء ضعيفاً في معظم الاقتصادات العربية؛ باستثناءات محدّدة في دولة الإمارات وسلطنة عُمان، ما يُشير إلى أنّ الاقتصادات العربية ما زالت خارج إطار التجارة الدولية بشكل كبير.

من ناحية أخرى، تُظهر النتائج حاجة ماسّة إلى التركيز على تطوير قدرات الموارد البشرية في المنطقة العربية؛ إذ جاء المحور الفرعي الموارد البشرية متواضعاً في الغالبية العظمى من الدول العربية. لكنّ درجات محور التنافسية والتطوير الإبداعي جاءت متوازنة بين معظم الدول الخالية من الاضطرابات السياسية أو الاجتماعية، ما يُشير إلى وجود اهتمام عربيّ جيّد نسبياً، بتطوير الهياكل الاقتصادية والمؤسّسات التنافسية للدولة. ويعكس محور التنافسية والتطوير الإبداعي أيضاً وجود اهتمام كبير لدى معظم

سائر الدول العربية على تبني مثل هذه التوجّهات للوصول إلى مرتبة أفضل؛ نظراً إلى أهمية رأس المال التكنولوجي اليوم في تقوية الاقتصاد، ووضعه ضمن الخريطة الاقتصادية العالمية، وربطه بوسائل التجارة العالمية والاستثمارات الخارجية ومعطياتها، وتكوين رأس المال المادي للدول.

### ختاماً

تعدّ المعطيات التي كشف عنها مؤشّر قطاع الاقتصاد في مؤشّر المعرفة 2016 مادة هامة يمكن أن يستند إليها صنّاع القرار لرسم سياسات كفيلة بتحقيق التقدم

بشكل أفضل؛ لتحسين البيئة الاقتصادية والارتباط على نحو أفضل بمكونات الاقتصاد المحلي، وبمتطلبات الاقتصاد العالمي. وبالرغم من عدم السعي في تحليل النتائج إلى التركيز على ترتيب الدول بصورة أساسية، يُشير الواقع إلى أنّ هناك دُولاً قطعت شوطاً ملموساً في تطوير اقتصادها؛ اعتماداً على المعرفة التراكمية، والاستفادة من تجارب الآخرين. وهو أمر يدعو باقي الدول العربية إلى الاستفادة من التجارب العربية الناجحة لتحسين أوضاعها الاقتصادية، اعتماداً على تجانس البيئات العربية؛ ما يُوفّر الأطر العامة للعمل المشترك، والتعاون بين تلك الدول.

- 1 فليح حسن خلف، 2007.
- 2 محمد دياب، 2009.
- 3 محمد دياب، 2009.
- 4 برنامج الأمم المتحدة الإيماني ومؤسسة محمد بن راشد آل المکتوم، 2015.
- 5 برنامج الأمم المتحدة الإيماني ومؤسسة محمد بن راشد آل المکتوم، 2015.
- 6 غازي العساف، 2016.

